الجزائر تقترح تقديم موعد الاجتماع القادم للرابع من يونيو

«أوبك» تبلغ أدنى مستوى إنتاج لها منذ عقدين في مايو

ظهر مسح صحفي أن إنتاج منظمة «أوبك» بلغ أدنى مستوى له منذ عقدين في مايو الجاري؛ مع بدء السعودية وأعضاء آخرين في المنظمة تنفيذ خفض قياسي للإنتاج، على الرغم من أن نيجيريا والعراق تعثرتا في تنفيذ حصتيهما من التخفيضات.

وذكر مسح، أن أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، البالغ عددهم 13، ضخوا 24.77 مليون برميل يومياً بالمتوسط هذا الشهر، بانخفاض 5.91 ملايين برميل يومياً، مقارنة برقم معدل في أبريل الماضي.

من جانبه قال دانيال جيربر، الرئيس التنفيذي لـ»بترو لوجيستيكس» التي تقيم إمدادات «أوبك» عبر تتبع شحنات الناقلات للوكالة: إن «أوبك حققت بداية قوية في مايو الحالي مع أحدث خفض لإنتاجها، بخفض الإمدادات خمسة ملايين برميل يومياً، مقارنة بأبريل الماضي».

وأردف: «لكن الامتثال أبعد ما يكون عن المثالي، مع أقل من أربعة أسابيع بين تبني وبدء الاتفاق. التزمت عدة دول بالفعل بأحجام للمشترين، ولم تتمكن من خفض الإمدادات إلى المستويات المتفق عليها».

كما يظهر المسح أن إنتاج «أوبك» في مايو سيكون الأدنى منذ 2002، باستثناء تغييرات العضوية منذ ذلك الحين. وجاء الانخفاض الأكبر من السعودية؛ التي ضخت النفط بمعدل قياسي بلغ 11.7 مليون برميل يومياً، في أبريل الماضي، ومن المتوقع أن يواصل الإنتاج السعودي الانخفاض في يونيو المقبل.

كما قلصت الإمارات والكويت الإنتاج بقوة، وفقاً لما قالته مصادر في المسح، وكان البلدان يضخان النفط بمعدل قياسي في أبريل الماضي. واتفقت «أوبك» وحلفاؤها، في أبريل الماضي، على خفض الإنتاج لتعويض انخفاض في الطلب والأسعار ناجم عن أزمة فيروس كورونا.

وساعد تخفيف إجراءات العزل العام الحكومية وانخفاض المعروض أسعار النفط على أن ترتفع لأكثر من مثليها، مقارنة بأدنى مستوى في 21 عاماً عند ما يقل عن 16 دولاراً للبرميل في ذات الشهر.

واتفقت «أوبك» وحلفاؤها، المجموعة المعروفة باسم «أوبك+»، على خفض الإمدادات بقدر قياسي 9.7 ملايين برميل يومياً؛ بدءاً من أول مايو الجاري، وتبلغ حصة «أوبك» 6.084 ملايين برميل يومياً. وخلص المسح إلى أنه منذ بداية مايو الحالي فإن «أوبك» خفضت 4.48 ملايين برميل يومياً من الخفض المتعهد به، بما يعادل امتثالاً بـ74 بالمئة.

وعلى الجانب الآخر، طالب خطاب جزائري إلى أعضاء أوبك+، بأن الجزائر التي تتولى رئاسة أوبك اقترحت عقد الاجتماع المقبل لأوبك وحلفائها في الرابع من يونيو بدلا من خطة سابقة لعقده في التاسع والعاشر من نفس الشهر.

اعتبروها دولة جذابة للشركات الراغبة بتغيير قبلتها من الصين إلى أوروبا

مستثمرون أجانب: تركيا مرشحة لتصبح أحد أكبر قواعد الإنتاج

قال اقتصادي بارز في مؤسسة «كابيتال إكونوميكس»، إن الاقتصاد التركي حقق نموا في الربع الأول من العام الحالي بفضل الأداء القوي خلال يناير وفبراير، فيما أشار آخر إلى أن تركيا قد تصبح واحدة من أكبر قواعد الإنتاج بالعالم.

وأشار الخبير الاقتصادي «جيسون توفي» في كابيتال إكونوميكس، وهي شركة استشارات مقرها لندن، إلى زيادة الإنفاق والاستثمارات الأسرية في تركيا خلال الربع الأول.

وتحدث «توفي» عن ارتفاع الإنفاق العام في الربع الأول بتركيا، مبينا أن الزيادة الحادة في الإنفاق العام يعكس ارتفاع الإنفاق في القطاع الصحي، مع الزيادة الجزئية لإصابات فيروس كورونا. وأوضح أن صافي التجارة دعم النمو قليلا؛ ولكن لم يقدم إسهاما كبيرا في هذا المجال.

بدوره قال «بيوتر ماتيس» الاقتصادي البارز في مجموعة «رابوبنك» للخدمات المصرفية، ومركزها هولندا، إن الأزمة العالمية المتمثلة بفيروس كورونا، يمكن أن تخلق فرصا لتركيا.

وأوضح ماتيس، أنه يمكن أن تكون تركيا دولة جذابة للشركات الأجنبية الراغبة في تنويع خطة سلسلة التوريد الخاصة بها أو الراغبة بتغيير قبلتها من الصين إلى أوروبا. وأكد أن تركيا قد تصبح واحدة من أكبر قواعد الإنتاج في العالم.

من جانبه قال « نايجل ريندل» مدير شركة «ميدلي غلوبال أدفايزرز» للاستشارات الاقتصادية، إن نمو الاقتصادي التركي بمعدل 4.5 بالمئة في الربع الأول، كان ضمن التوقعات.

◆ الاقتصاد التركي حقق نموا «4.5 بالمئة» في الربع الأول بفضل الأداء القوي

◆ الأزمة العالمية المتمثلة بفيروس كورونا، يمكن أن تخلق فرصاً لتركيا

وفي وقت سابق الجمعة، أعلنت هيئة الإحصاء التركية، أن الاقتصاد التركي حقق نموا بمعدل 4.5 بالمئة خلال الربع الأول من العام الحالي.

وأظهرت معطيات الهيئة أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ازداد 16.2 بالمئة في الربع الأول مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وبلغ تريليونا و71 مليارا و98 مليون ليرة تركية (الدولار يعادل نحو 6.8 ليرة).

الخارجية الأمريكية تؤكد أنها ضاعفت صعوبات الاقتصاد الليبي

واشنطن: موسكو طبعت لحفتر عملة مزورة بقيمة 1.1 مليار دولار

أعلنت الخارجية الأمريكية، أن مالطا ضبطت ما قيمته 1.1 مليار دولار، من الدينار الليبي المزور، طبعته شركة حكومية روسية للجنرال الانقلابي خليفة حفتر.

وذكرت الوزارة في بيان، أنها «رحبت بإعلان مالطا في 26 مايو الحالي، ضبط هذه الكمية من الدينار المزور، الذي طبعته شركة غوزناك الروسية العامة لأحد الجهات غير الشرعية شرقي ليبيا».

وأضاف البيان أن «البنك المركزي الذي تديره الحكومة (المعترف بها دوليا) في طرابلس، هو البنك المركزي الشرعي الوحيد في البلاد». وأوضح أن «الأوراق النقدية المزورة التي طبعتها روسيا في السابق وجرى تداولها، زادت من صعوبات الاقتصاد الليبي».

وأردف: «واشنطن مصرة على منع الأعمال غير القانونية والمستهدفة للاستقرار والسيادة الليبية، بالتعاون الدولي ورفقة الأمم المتحدة». واستطرد: «هذه الحادثة، أظهرت مرة أخرى ضرورة إنهاء روسيا لأعمالها السيئة والمزعزعة للاستقرار في ليبيا».

يُذكر أن حفتر عمل على تأسيس مؤسسات موازية شرقي ليبيا، بينها ما يسمى بالبنك المركزي، الذي عمل على تداول كميات كبيرة من الأوراق النقدية المزورة بعد طبعها في روسيا، وهو ما ساهم في زيادة التضخم بالبلاد.

وتشن مليشيا الجنرال الانقلابي حفتر منذ 4 أبريل 2019، هجوما متعثرا للسيطرة على طرابلس، مقر الحكومة المعترف بها دوليا، ما أسقط قتلى وجرحى بين المدنيين، بجانب أضرار مادية واسعة.

الشركة الجزائرية أصبحت مساهما بنسبة 51 بالمائة في رأس المال الجديد

سوناطراك تستحوذ على أسهم إماراتية بأنبوب يزود إسبانيا بالغاز

أعلنت شركة سونطراك الجزائرية الحكومية للمحروقات، استحواذها على أسهم شركة إماراتية في خط أنابيب غاز يربط الجزائر بإسبانيا؛ لتصبح المساهم الرئيس فيه.

وقالت الشركة، في بيان: «تعلن سوناطراك إتمام صفقة الاستحواذ على 19.10 بالمائة من الأسهم المملوكة للشركة القابضة سيبسا (CEPSA) في شركة ميدغاز». وتعود أصول شركة «سيبسا» لصندوق سيادي مملوك لحكومة أبوظبي يدعى «مبادلة».

وأضاف بيان الشركة الجزائرية: «مع هذه العملية الدولية المهمة، زادت سوناطراك حصتها في شركة المساهمة ميدغاز بنسبة 8.04 بالمائة».

ووفق هذا الاستحواذ، تصبح سوناطراك مساهما بنسبة 51 بالمائة (ارتفاعا من 42.96 بالمائة) في رأس المال الجديد لشركة المساهمة ميدغاز مع شريكتها ناتورجي الإسبانية (غاز ناتورال فينوسا سابقا) بنسبة 49 بالمائة.

ولم يقدم بيان سوناطراك تفاصيل حول القيمة المالية للصفقة، إلا أن وسائل إعلام إسبانية قدرت القيمة بنحو 1.9 مليار يورو.

ومنشأة «ميدغاز» هي أنبوب غاز يربط الجزائر انطلاقا من مدينة بني صاف الساحلية (غرب) مباشرة بمدينة ألميرية الإسبانية (جنوب)، وتقدر طاقته لنقل الغاز السنوية لها بنحو 10 مليار متر مكعب، وتم تشغيلها عام 2006.

وتزود الجزائر إسبانيا والبرتغال بأنبوب غازي ثان يمر عبر الأراضي المغربية وتستفيد منه الرباط أيضا في شكل غاز كحقوق للعبور. ويتواجد أنبوب غاز ثالث يربط الجزائر بإيطاليا (جزيرة صقلية) عبر تونس، ويعرف بخط أنابيب الغاز «ترانسماد- إنريكو ماتيي».

وأنتجت الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز عام 2019، صدرت منها نحو 55 مليار متر مكعب.

التضخم في منطقة اليورو يبلغ قاع 4 سنوات

هوى التضخم في منطقة اليورو لأدنى مستوياته في أربع سنوات تقريباً في مايو على الرغم من الارتفاع الملحوظ لأسعار الأغذية في الوقت الذي تسببت فيه جائحة كوفيد19- في خفض الطلب على الوقود وتراجع أسعار الطاقة.

وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات، إن أسعار المستهلكين في الـ19 دولة التي تستخدم اليورو نزلت بواقع 0.1 بالمئة في مايو، مقارنة مع أبريل وزادت 0.1% فقط على أساس سنوي بعد ارتفاع بنسبة 0.3 بالمئة في الشهر الماضي.

ويتماشى رقم التضخم، وهو أدنى مستوى سنوي منذ يونيو 2016، مع متوسط التوقعات في استطلاع للرأي أجرته رويترز لخبراء اقتصاديين. كما أنه يجعل نمو الأسعار يزداد بعدا عن هدف البنك المركزي الأوروبي لمعدل يقل قليلا فحسب عن اثنين بالمئة على المدى المتوسط.

وانخفضت أسعار الطاقة 12 بالمئة على أساس سنوي في مايو ، بينما ارتفعت أسعار الأغذية غير المصنعة 6.5 بالمئة.

وبدون الطاقة والأغذية غير المصنعة واللذين يتسمان بالتقلب الشديد، وهو معيار يطلق عليه البنك المركزي الأوروبي التضخم الأساسي ويتابعه عن كثب لاتخاذ قراراته المتعلقة بالسياسة النقدية، زادت الأسعار 1.1 بالمئة على أساس سنوي بما يماثل التوقعات وبنفس الزيادة المسجلة في أبريل.

عُمان: إنجاز مرتفع في مشروع الرصيف النفطي رغم إجراءات كورونا

أكد رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية العُمانية الخاصة بالدقم، يحيى بن سعيد الجابري، أن الهيئة مضت في تنفيذ خطتها في استكمال مشروعات البنية الأساسية للمنطقة، وفي مقدمتها ميناء الدقم، رغم الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

وأوضح الجابري،، أن ميناء الدقم سجل نسب إنجاز مرتفعة في مختلف الحزَم الإنشائية، حيث تم استلاَم رصيف المواد السائلة والسائبة خلال شهر أبريل.

وبلغت نسبة الإنجاز في الرصيف التجاري، حسب الجابري، أكثر من 90 بالمئة، كما أن الهيئة استلمت الرصيف الحكومي خلال العام الماضي.

وأشار الجابري إلى أن الهيئة طرحت، في مطلع العام الحالي، مزايدة عامة لإدارة وتشغيل وتطوير ميناء الصيد البحري، وذلك ضمن حرص الهيئة على إتاحة المجال أمام الشركات المتخصصة لإدارة هذا المرفق الحيوي، وبما يساهم في تفعيل مكاسبه للمنطقة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

ويقع الرصيف النفطي في المنطقة المحاذية لكاسر الأمواج الثانوي البالغ طوله 4.6 كيلومترات، وقد تمت تهيئته لتصدير منتجات مصفاة الدقم ومشاريع الصناعات البتروكيماوية الأخرى التي سيتم تصديرها عبر الميناء، ويشهد حالياً إنشاء خزانات المشتقات النفطية التابعة لمشروع مصفاة الدقم.

ويعد ميناء الدقم واحداً من المشاريع الاقتصادية الواعدة الاقتصادية، بسبب خطوط الملاحة العالمية والأسواق الأفريقية والآسيوية التي يستهدفها، وتمتعه ببنية أساسية متطورة، إذ يبلغ إجمالي أطوال كاسري الأمواج حوالي 8.7 كم فيما يصل عمق حوض الميناء إلى 18 متراً وقناة الدخول إلى 19 متراً مما يؤهله لاستقبال ومناولة سفن الحاويات العملاقة.

ويسعى الميناء إلى دعم قطاع المعادن الذي يعد أحد القطاعات التي تركز عليها السلطنة ضمن خطتها للتنويع الاقتصادي، وتعمل على تطويره ليكون أحد أهم الموانئ الرئيسية بالمنطقة.

مؤسسة الأبحاث الاقتصادية: الخليج أكثر تحملاً لسياسة التقشف

قالت مؤسسة الأبحاث الاقتصادية «كابيتال إيكونوميكس» في تقرير لها، إنه رغم استمرار تقييم الكارثة المالية التي سببها انتشار فيروس كورونا في مختلف البلدان، فإن التقشف سيستمر في بعض البلدان، خصوصاً الناشئة منها، وقد تشهد دول أخرى زيادات ضريبية على الأغنياء لتمويل الإنفاق الصحي الذي ارتفع ولدعم الفئات الأقل ثراءً.

قال الاقتصادي المختص في الأسواق الناشئة في «كابيتال إيكونوميكس» جايسون توفي: «تعتبر دول الخليج الأكثر تحملاً من بين كل دول العالم لتطبيق التقشف المالي بدلاً من تخفيض قيمة عملاتها، لأنها تعتمد من خلال التقشف على معالجة عجز كبير وتعديل أسعار النفط في ميزانياتها.

وأردف: «رأينا بالفعل كيف وضعت السعودية إجراءات تقشف كبيرة إلى حد ما، بما في ذلك زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة بثلاثة أضعاف، ووقف علاوة تكاليف المعيشة»، مضيفاً أن أحد الاختلافات الرئيسية بين التقشف الآن والتقشف الذي طُبق بعد انهيار أسعار النفط بين عامي 2014 و2016 هو «أن الشرائح الاجتماعية والأسر ستتحمل المزيد من الأعباء المالية هذه المرة».

وأشارت المؤسسة إلى أنه لن يكون هناك حاجة إلى جولة أخرى واسعة النطاق من التقشف في معظم البلدان، وقد يؤدي فيروس كورونا إلى ارتفاع حاد في الديون الحكومية لمرة واحدة فقط، لكن يمكن للحكومات تحمل ذلك نظراً للمستويات المنخفضة لمعدلات الفائدة في معظم الدول.

ولفتت إلى أنه من المؤكد أن هناك خطراً من أن تؤدي الأزمة المالية إلى عجز مالي أكبر وتدهور في مسار نسبة الديون الحكومية، ويجب التذكير هنا أن خطط التقشف التي صممت بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 هدفت حينها إلى ملء الفراغ في الماليات العامة من خلال مستوى أدنى من عائدات الضرائب.

من جهته، قال كبير المستشارين الاقتصاديين في المؤسسة، فيكي ريدوود، إنه قد يمكن تجنب حدوث عجوزات مالية وارتفاع الديون الحكومية، ومن ثم التقشف، في حال لم يحدث الفيروس الكثير من الضرر الاقتصادي على المدى الطويل، وإذا لم يستنزف الاحتياطيات المالية الحكومية.

---

36 دولة تطلب مساعدة دول العشرين بشأن الديون

أعلنت مجموعة العشرين أن 36 دولة تقدمت بطلب الاستفادة من مبادرة خدمة تأجيل سداد الديون، خلال الشهر الأول من تفعيل المبادرة، التي ستمكن الدول المستحقة من تحرير ما يصل إلى 14 مليار دولار من مستحقات الديون.

وعُقد اجتماع استثنائي افتراضي لمجموعة عمل الهيكل المالي الدولي في مجموعة العشرين، برئاسة السعودية، لمناقشة وتقييم طلبات تأجيل سداد الديون.

وأكد وزير المالية محمد الجدعان ممثل رئاسة السعودية لمجموعة العشرين في هذه الفعالية في مداخلته، أن المملكة ملتزمة بالعمل مع الدول والمنظمات الأخرى للتعامل أولاً وقبل كل شيء مع جائحة كورونا والآثار التي خلفتها على الصعيد الصحي والاقتصادي والاجتماعي ولا سيما على الدول الأكثر ضعفاً.

وأوضح أن المملكة بادرت، باتخاذ خطوات سريعة وملموسة لقيادة وتنسيق استجابة دولية للجائحة بهدف وضع إجراءات مشتركة للتعامل مع التحديات العالمية التي فرضتها الجائحة.

واتفقت الدول الأعضاء في مجموعة العشرين في أبريل على تأجيل سداد ديون الدول الأشد فقرا لفترة محددة، لتمكين تلك الدول من تسخير جميع إمكاناتها لمكافحة فيروس كورونا وتخفيف آثاره الاقتصادية.

وأوضح بندر الحمالي رئيس الفريق السعودي لمجموعة عمل الهيكل المالي الدولي في مجموعة العشرين، أن مبادرة خدمة تأجيل سداد الديون هي من أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في تاريخ مجموعة العشرين.

وفي أول شهر من تطبيق المبادرة، تقدمت 36 دولة بطلب تأجيل ديونها، وتشير التقديرات المبدئية للبنك الدولي إلى أنه يمكن توفير سيولة فورية تفوق 14 مليار دولار أميركي لمساعدة الدول الأشد فقرا لتعزيز مكافحتها للجائحة.